

اي الاب او غيره من الاصول بقا الموعوب في سلطنة المنتهب
فيمتنع الرجوع ببيعته ووقفه وكتابتها وابداده والحج على
الفرع بفلس وتعلق ارش الحياينة بالعبد الموعوب نحو الغير
لا يرهنه وبعثه قبل القبض فيهما وتعلق عاقبه وتديرو
تزوجها وزرعها بقا السلطنة وكذا الاجارة على المدته
لان العين باقية على المالك ويمتنع الرجوع بالرهن والهبة بعد
القبض ولو كانت الهبة لولد المنتهب لم يرجع فيها الجدة ولو لا
ملكه اي المي عوب وعاد بارث او غيره لم يرجع فيه في الراجح
اذ ملكه لان غير مستفاد منه ولو كان عسيرا فتم شتمه تحلل
ثبت الرجوع كما لو انكثرت رهن او عجز مكاتب ولو زاد رهن
رجع فيه بن يادته المتصلة كالسمن وتعلم الصنعة والحل
المقارن للعطية وان انفصل لا المنفصله كالكسب والولد
الحل الحادث ولو نقص رجع فيه بلا ارش ويحصل الرجوع بر
جعة فيما وهبت او استرجعته او رددته الى ملكي او
نقضة الهبة او ابطتها او فسختها ايسعه ووقفه وبعثه
واعتاقه ووطئه في الاصح وفاق فسخ البيع بهما من البايح
في زمن الحيار بان الملك رهنه ضعيف بخلاف ملك الولد هنا
اذ ينفذ ساير تصرفاته فيلزم بالوطي مهر المثل ويلغو غيره
والوطي حرام على الاب وان قهر به الرجوع فلا يرزول ملك
الولد الا بصرح الرجوع ولا رجوع لغيره لاصول في هبة مفيدة
بغني الثواب اي العوض وثاني المطلقه ومنا وبعث مطلقا
الثواب بعد مائه فلا ثواب ان وهب لذويه في الرتبة وكذا
الاعلامه في الاظهر ونظيره على المذهب اذ اللفظ لا يقتضيه
فان وجب ثواب على الرجوع فهو قيمة الموعوب في الاصح فان
لم يثبته فله الرجوع وبقية تقرعه في الاصل ولا يجب في الصبة

ثواب

ثواب جزها والهديه كالهبة ولو وهب بشرط ثواب معلوم لو
هبتك بعد ان تشي بالاطم حجة العقد ويكون بيعها
على الصحيح نظر التبعي او بشرط ثواب مجهول ثواب او
عبد فالمدته بطلانه اي العود لتعد تصحيه بيعا لجهالة
عوضه وبعثه يذكرك الثواب بعث ثوبه او بعثه في طرف
لم تجز العادة برده كقصوره ثم وعي بتشدد الراي وعمايه
الذي يكتز فيه من البراري فهو عدية ايضا وعده والا
بان جرح العادة برده فلا تكون عديه بل امانه ويعزم
استعماله الا في اهل الهدية من ان اقتضته العادة فكيف
المها منه حثيث وتكون عارية **كتاب المنقط**
بضم اللام وفتح القاف واسكانها هي لغة الشي المنقط وشرها
ما وجد من حق محرم غير محرم لا يعرف الواجد مستحقه
والاصل فيها قبل الاجماع ما ياتي وان كانها لقط وملقوط ولما
قطو هي تعلمها ياتي وفي اللقيط معنى الامانة اذ المنقط امن
فيما لقطه والولاية لانه يتولى حفظه والاكتساب من
حيث ان له الملك بعد التعريف يستحب الالتقاط لو اتفق
بامانة نفسه بل يكره تركه وقيل يجب ولا يستحب لغير
واتق باقائه نفسه ويجوز له في الاصح ويكره الفاسق والمذنب
هب انه لا يجب الا الشهادة على الالتقاط لكن يستحب ويدكره
المنقط ليكون في الاشهاد فايده لا كلها ليلا يتوصل كاذب
اليه والمذهب انه يصح التقاط الفاسق وان كرهه والصبي و
الذي اي الكافر المحصوم في دار الاسلام كاصطيا دهم الا
المغلب فيها والاكتساب بالملك بعد التعريف لا الامانة والولاية
ثم الاظهر انه يترج المنقط من الفاسق ويوضع عند عدل والا
ظاهرة لا يعتد تعريفه بل يضم اليه عدل رقيب لئلا يخون